للاحتلال في غزة فانه يعيد انتشاره وحسب في الضفة، *أي في الوقت الذي سيتركز جيش الاحتلال داخل المستوطنات وفي محيطها في القطاع، فهو سينتشر في الكثير من المواقع في الضفة بين المدن وفي محيطها، ناهيكم عن تهويد القدس ومسؤوليته الأساسية عن الامن في الضفة الغربية.* هذا مع تواجد عسكري اسرائيلي على حدود الضفة والقطاع معا بما يشبه السوار حول المعصم.

والوثيقة السرية التي وزعت صحيحة اجمالا فى هذا وسوف يثبت ذلك في قادم الشهور واستمرار الاحتلال يفضي تلقائيا الى تواصل التناقض الرئيسي معه. أما الجديد في الامر فهو سلطة الحكم الذاتي المكونة من مجلس منتخب وحكومة ذاتية حسبما جاء في الاتفاق بحيث تكون مهمتها الاساسية هي تنفيذ هذا الاتفاق، بل ان المرجعية القانونية والسياسية للمجلس هي الاتفاق: *فلا يسمح له بتشريع قوانين منافية له* ،وينبثق من هذا المجلس أداة وظيفية تتولى المسائل المدنية من خلال دوائر هي أشبه بالوزارات (التجارة والاقتصاد،الضرائب، التعليم،الصحة، الشؤون الاجتماعية، البلديات، الشرطة، السياحة، والقضاء)...وأي رهان على هذا المجلس وحكومته الذاتية باتجاه تطويره وصولا الى مستوى دولة مستقلة هو ضرب من الوهم، كما ان اي زعم عن النضال من داخله لافشاله هو اكذوبة، فالاتفاق جاء معبرا عن السياسة الاسرائيلية التي تعادي حقنا في تقرير المصير والدولة.

أما ثغرات ونقاط الاتفاق الفضفاضة فمن الطبيعي ان تخدم الطرف القوي وما المعابر ومساحة أريحا والمعتقلين الا مثال واضح على ذلك، فالتصريحات الفلسطينية أشارت الى اطلاق سراح فوري لكل الاسرى وهي قد فهمت أريحا كلواء من مئات الكيلومترات المربعة وان المعابر ستكون تحت الاشراف الفلسطيني لكنكم تلاحظون التفسيرات الاسرائيلية، أما حرد واستنكاف هذا المفاوض الفلسطيني أو ذاك -- كما تصريح ياسر عرفات عن تفجير المفاوضات -- هى مجرد فقاعات صابونية لن يأبه بها الاسرائيليون فالمفاوضات تدور بين أطراف غير متكافئة فجاء اتفاق أوسلو غير متوازن والأن "*لا يصلح العطار ما أفسده الدهر*" فلم تطرأ اي تغييرات على ميزان القوى بل على العكس فقد انقسمت الساحة الفلسطينية والعربية مثلما ضعفت الانتفاضة: الورقة الأهم في أيدي شعبنا. ويجدر الانتباه الى ان كل بند في الاتفاق له مضامينه ومعانيه، ولهذا كان يتمتع الوفد الاسرائيلي بكفاءات مهنية وقانونية واختصاصيين وكان يعرف ما يقول وما لا يقول، على عكس الوفد الفلسطيني الذي يغلب عليه الصبغة السياسية، المجهرة والضمنية، حتى ان الأغلبية لا تاريخ ثوري لها بينما فاوضت